بمناسبة اليوم الوطني السعودي..

رئيس مجلس إدارة «طيران الخليج»: اعتزاز بعمق العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين

تقدم خالد حسين تقي رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الخليج، بأصدق آيات التهاني والتبريكات إلى قيادة المملكة العربية السعودية وحكومتها وشعبها الشقيق بمناسبة اليوم الوطني السعودي، معربًا عن اعتزازه بعمق العلاقات الأخوية والتاريخية الراسخة التي تجمع بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، والتي تجسد نموذجاً فريداً من التعاون والتكامل بين البلدين الشقيقين.

وبهذه المناسبة، استذكر تقي بكل التقدير والامتنان المواقف الأخوية والدعم الاستثنائي الذي قدمته المملكة العربية السعودية الشقيقة لطيران الخليج خلال فترة العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين وما صاحبها من تحديات تشغيلية استثنائية أثرت في حركة النقل الجوي في المنطقة.

وأوضح أن التعاون الوثيق بين الجهات المختصة في البلدين شكل نموذجاً عملياً للتضامن والتكامل الخليجي، من خلال سرعة الاستجابة والتسهيلات التي قدمتها الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية، لمملكة البحرين بعدد من الوجهات الدولية، وانسيابية حركة السفر والخدمات اللوجستية الحيوية.

○ خالد حسين تقي.

والتي مكّنت الناقلة من تشغيل عملياتها مؤقتًا عبر مطار الملك فهد الدولي بالدمام، بما أسهم في استمرار الربط الجوي

وثمّن رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الخليج التعاون المثمر الذي حظيت به من الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية، والتي عملت جنباً إلى جنب مع نظيراتها في مملكة البحرين، لتوفير التسهيلات التشغيلية اللازمة وضمان استمرارية أعمال الناقلة بكفاءة ومرونة خلال تلك المرحلة.

مؤكداً أن هذا التعاون جسد متانة العلاقات البحرينية السعودية والروابط الأخوية التي تجمع البلدين الشقيقين، ويعكس قدرة العمل الخليجي المشترك على مواجهة التحديات والتعامل مع الظروف الاستثنائية بروح من التعاون والمسؤولية المشتركة.

واختتم تقي تصريحه بتجديد التهنئة للمملكة العربية السعودية قيادةً وحكومةً وشعباً بمناسبة يومها الوطني، متطلعاً إلى مواصلة مسيرة التعاون والتكامل بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

بورصة البحرين تنظم بالتعاون مع «الغرفة» جلسة عمل حول خطة «ارتقاء» لتطوير أسواق رأس المال

عقدت بورصة البحرين، البورصة المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، جلسة عمل بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص، هدفت إلى استعراض ومناقشة خطة تطوير أسواق رأس المال 2026–2028 «ارتقاء» التي أعلنتها البورصة مؤخراً، وذلك في إطار تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والاستفادة من آرائه ومقترحاته لدعم مسيرة تطوير السوق المالي في مملكة البحرين.

حضر الجلسة نبيل خالد كانو، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، ويوسف عبدالله اليوسف، رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين، والشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين، إلى جانب عدد من أعضاء مجلسي الإدارة والإدارة التنفيذية لدى كل من بورصة البحرين وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

وعُقدت الجلسة في مقر غرفة تجارة وصناعة البحرين، حيث تم استعراض الركائز الإستراتيجية لخطة تطوير أسواق رأس المال 2026–2028 «ارتقاء» وأبرز مبادراتها، إلى جانب مناقشة سبل تعزيز مساهمة القطاع الخاص في دعم نمو وتطوير أسواق رأس المال في مملكة البحرين.

وفي إطار الجلسة، تم تشكيل لجنة مشتركة بين بورصة البحرين وغرفة تجارة وصناعة البحرين، تهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود الرامية إلى الارتقاء بسوق رأس المال والقطاع الخاص في مملكة البحرين.

وخلال الجلسة، قدمت مروة فيصل المسقطي، رئيس تنفيذي – الاستراتيجية في بورصة البحرين، عرضاً شاملاً حول خطة «ارتقاء»، استعرضت من خلاله مرتكزات الخطة الاستراتيجية وأولوياتها الرئيسية. ترتكز خطة «ارتقاء» على خمسة أهداف رئيسية تشمل: تطوير منظومة سوق رأس المال في البحرين، تقديم خدمات ذات جودة عالية لجميع الأطراف والمتعاملين في السوق، تعزيز تنافسية السوق والمواءمة مع المعايير الإقليمية والدولية، تعزيز المرونة للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة، وتوسيع وتنويع فرص الاستثمار محلياً وإقليمياً.

وبهذه المناسبة، قال نبيل خالد كانو، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين: «يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في تطوير أسواق رأس المال في مملكة البحرين، وتتيح مثل هذه الجلسات الإستراتيجية فرصة لتعزيز الحوار وبحث سبل توسيع مشاركة القطاع الخاص في السوق. ويعكس تعاوننا مع بورصة البحرين حرصنا المشترك على دعم بيئة أعمال تنافسية وديناميكية، وخلق المزيد من الفرص التي تسهم في دعم النمو والتنمية الاقتصادية في المملكة». من جانبه، صرح يوسف عبدالله اليوسف، رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين بقوله: «إن نجاح وتطور أسواق رأس المال في مملكة البحرين يرتكز على الشراكة الفاعلة والتعاون الوثيق بين مختلف الأطراف المعنية، وفي مقدمتها القطاع الخاص. ومن خلال خطة تطوير أسواق رأس المال 2026–2028 «ارتقاء»، نعمل على بناء سوق أكثر تنوعاً وعمقاً وتنافسية، بما يخلق قيمة مستدامة للمُصدرين والمستثمرين والوسطاء وكل المشاركين في السوق.

واختُتمت الجلسة بحوار بنقاشات بنّاءة حول الدور المحوري للقطاع الخاصّ في دعم مستهدفات تطوير أسواق رأس المال في مملكة البحرين ضمن إطار خطة «ارتقاء».

يوم OneCX 2026 من زين البحرين يجمع قادة الأعمال والتكنولوجيا لاستكشاف مستقبل تجربة العملاء بالذكاء الاصطناعي

نظمت زين البحرين، من خلال محفظتها المتخصصة في حلول تجربة العملاء OneCX، بنجاح فعاليةOneCX Day 2026 تحت شعار «مستقبل تجربة العملاء في عصر الذكاء الاصطناعي». وشهدت الفعالية حضور عدد من قادة الأعمال والمتخصصين في تجربة العملاء وخبراء التكنولوجيا والتنفيذيين في مجال التحول الرقمي، لاستكشاف مستقبل تجربة العملاء (CX) في ظل التطورات المتسارعة للذكاء الاصطناعي (AI). وأتاحت الفعالية للحضور منصة متكاملة لاستكشاف الدور المتنامي للحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تطوير تفاعل العملاء، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتطوير رحلات العملاء الرقمية. وتضمنت فعاليةOneCX Day جلسات رئيسية، عروضا تطبيقية للحلول والتقنيات، وتوقيع عدد من الاتفاقيات، إلى جانب فرص للتواصل وتبادل الخبرات. كما شملت الفعالية جلسات قدمتها Genesys حول تنسيق رحلات العملاء المدعومة بالذكاء الاصطناعي، و Fresh-worksحول دور التكنولوجيا الذكية في تبسيط تجارب العملاء والموظفين، فيما قدمت The CX Clinic ورشة عمل تفاعلية ركزت على تصميم تجارب عملاء متميزة تضع الإنسان في صميمها.

كما ركزت الفعالية على مجموعة من المحاور الرئيسية، من بينها الأتمتة الذكية، وتطوير أنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM)، وإدارة رحلات العملاء، والاستفادة من الرؤى القائمة على البيانات، إلى جانب الدور المتنامي للتكنولوجيا في تعزيز ولاء العملاء ودعم نمو الأعمال.

ورحّب عمار الكتبي، الرئيس التنفيذي لزين البحرين، بالحضور، معلقا: «يفتح الذكاء الاصطناعي فرصاً جديدة أمام المؤسسات لفهم عملائهم بصورة أعمق، وتعزيز التفاعل معهم، وتقديم تجارب أكثر سلاسة وتخصيصا. وفي زين البحرين، نواصل الاستفادة من هذه الفرص وتوظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لتطوير حلول تدعم تحول المؤسسات، والتي تأتي ضمن مسيرتنا للتحول إلى شركة متكاملة للحلول التكنولوجية، بما يتماشى مع استراتيجية مجموعة زين «4WARD – التقدم بغاية».

وأضاف: «جمعت فعاليتنا اليوم عددا من مؤسسات الأعمال وشركائنا في قطاع التكنولوجيا وخبراء الصناعة لمناقشة الرؤى والتوجهات التي ترسم مستقبل تجربة العملاء في عصر الذكاء الاصطناعي. منصةOneCX ، تمكن المؤسسات على تبني حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي بصورة عملية تسهم في الارتقاء بتجربة العملاء، ودعم النمو على المدى الطويل، والاستعداد للمرحلة المقبلة من التحول الرقمي.

كما قدم عبدالله سالمين، الرئيس التنفيذي لخدمة العملاء في زين البحرين، الجلسة الرئيسية الافتتاحية بعنوان «العصر الجديد لتجربة العملاء»، حيث استعرض التحولات المتسارعة في توقعات العملاء، والدور المتنامي للذكاء الاصطناعي والأتمتة والمنصات الرقمية في إعادة تشكيل أساليب تقديم الخدمات وتعزيز التفاعل مع العملاء.

وأكد سالمين أن الذكاء الاصطناعي، رغم دوره في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوفير رؤى أعمق، وتخصيص التفاعل مع العملاء، فإن تقديم تجارب عملاء متميزة سيظل قائماً على التفاعل الإنساني الفعّال والمدعوم بالتكنولوجيا.

واستكمالاً لهذه النقاشات، أتاحت فعالية OneCX Day للحضور فرصة للاطلاع بشكل عملي على حلول تجربة العملاء وإدارة علاقات العملاء المدعومة بالذكاء الاصطناعي من خلال عروض تطبيقية ومنطقة متخصصة للتجارب التفاعلية، حيث تفاعل المشاركون مع شركاء التكنولوجيا واستكشفوا مجموعة من الحلول الداعمة لخدمة العملاء.

وتعد OneCX من زين البحرين خدمة لتجربة العملاء مدعومة بالذكاء الاصطناعي، صممت لمساعدة المؤسسات على إدارة وتطوير تفاعلات العملاء عبر القنوات الرقمية والقنوات المدعومة بخدمة العملاء، بما يمكّنها من تقديم رحلات عملاء أكثر تكاملاً وكفاءة وتخصيصًا.

الذكاء الاصطناعي والوظائف الخليجية

لم يعد السؤال في دول الخليج العربي: هل سيؤثر الذكاء الاصطناعي في سوق العمل؟ بل: متى سيظهر أثره كاملاً، وأي الوظائف ستدفع الثمن أولاً، ومن سيحصل على مكاسب الإنتاجية والدخل؟

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الذكاء الاصطناعي سيؤثر في نحو 40% من الوظائف عالمياً، وترتفع النسبة إلى قرابة 60% في الاقتصادات المتقدمة. ولا يعني «التأثر» اختفاء هذه الوظائف جميعاً؛ إذ سيؤدي الذكاء الاصطناعي في بعضها إلى رفع إنتاجية الموظف، بينما سيخفض الحاجة إلى العمالة أو الأجور في وظائف أخرى.

أما تقرير مستقبل الوظائف 2025 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فيتوقع أن تؤدي التحولات الاقتصادية والتكنولوجية إلى إنشاء 170 مليون وظيفة جديدة وإزاحة 92 مليون وظيفة حتى عام 2030، أي مكسب صاف قدره 78 مليون وظيفة. لكنه يتوقع في الوقت نفسه تغير 39% من المهارات الحالية للعاملين، وأن يكون الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأمن السيبراني من أسرع المهارات نمواً.

هذه الأرقام تحمل دلالة خاصة لدول الخليج العربي؛ لأن اقتصاداتها تضم أعداداً كبيرة من الوظائف الإدارية والمكتبية والمالية والخدمية التي تستطيع الأنظمة الذكية إنجاز جانب معتبر من مهامها. كما أن برامج التحول الرقمي الحكومي، وتوسع المصارف الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الذاتية، ستسرّع الانتقال مقارنة بأسواق أقل تطوراً تقنياً.

الوظائف الأكثر تعرضاً ليست بالضرورة الوظائف اليدوية، بل هي كثير من وظائف «الياقات البيضاء»: إدخال البيانات، وإعداد المراسلات والتقارير الأولية، والترجمة العامة، وخدمة العملاء، ومراكز الاتصال، والمحاسبة الروتينية، والتسويق التقليدي، والسكرتارية، ومعالجة الطلبات والمطالبات التأمينية. ووفق دراسة مشتركة لمنظمة العمل الدولية والمعهد الوطني البولندي للبحوث، فإن واحدة من كل أربع وظائف عالمياً تقع ضمن درجة من درجات التعرض للذكاء الاصطناعي التوليدي، مع بقاء التحول في طبيعة الوظيفة أكثر احتمالاً من اختفائها بالكامل.

الخطر الأكبر خليجياً قد يقع على الوظائف المبتدئة التي يدخل منها الشباب إلى سوق العمل.

○ بقلم:

عدنان أحمد يوسف.

فالمؤسسة التي كانت توظف خمسة خريجين لإعداد البيانات والعروض والتقارير تستطيع أن تنجز العمل نفسه بموظفَين يستخدمان أدوات الذكاء الاصطناعي. وبذلك قد لا تظهر البطالة التكنولوجية في صورة تسريح جماعي، بل في صورة أكثر هدوءاً وخطورة: تراجع الوظائف الجديدة، وتقليص التوظيف، وارتفاع شروط القبول، واختفاء السلم التقليدي الذي يبدأ منه الخريج لاكتساب الخبرة.

في المقابل، ستصعد وظائف تطوير الأنظمة الذكية وتحليل البيانات والأمن السيبراني والحوسبة السحابية وإدارة المنتجات الرقمية. وستزداد أيضاً قيمة وظائف تبدو غير تقنية، لكنها تحتاج إلى الحكم البشري والثقة والتواصل، مثل الطب والتعليم المتخصص والاستشارات والقانون وإدارة العلاقات والمبيعات المعقدة. الفائز لن يكون المبرمج وحده، بل الطبيب والمحاسب والصحفي والمهندس الذي يجمع خبرته المهنية مع القدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي والتحقق من مخرجاته.

وتكمن المشكلة في أن دول الخليج العربي قد تستثمر مليارات الدولارات في مراكز البيانات والمنصات والرقائق، لكنها تستورد في الوقت نفسه الخبرات التي تديرها. عندئذ يتحول الذكاء الاصطناعي إلى وسيلة أخرى لتسرب الوظائف عالية القيمة إلى الخارج، بينما تبقى للمواطن الوظائف الإدارية التي تتعرض تدريجياً للأتمتة.

لذلك لا يكفي إطلاق دورات عامة قصيرة أو توزيع شهادات في «استخدام الذكاء الاصطناعي». المطلوب ربط التدريب بوظائف ومهام فعلية، وإلزام المؤسسات الكبرى بقياس أثر التقنية في العمالة، ووضع خطط لإعادة تأهيل العاملين قبل الاستغناء عنهم. كما ينبغي إعادة بناء التعليم الجامعي حول حل المشكلات وتحليل البيانات والتفكير النقدي، لا حفظ المعلومات التي أصبحت الآلة تستعيدها خلال ثوان. إن الذكاء الاصطناعي لن يقسم سوق العمل الخليجي إلى وظائف تختفي وأخرى تبقى فقط، بل إلى فئتين من العاملين: من يستخدم التقنية لرفع إنتاجيته وقيمته ودخله، ومن تنافسه التقنية في مهامه اليومية. ومن هنا فإن القضية ليست تقنية وحدها، بل قضية اقتصادية واجتماعية تتعلق بتوزيع الفرص والدخول ومستقبل الطبقة الوسطى في الخليج العربي.

بنك البحرين للتنمية يعزز عمل لجنة تكافؤ الفرص لترسيخ الشمول والتطور الوظيفي

يعمل بنك البحرين للتنمية، البنك الرائد في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين، على إرساء آلية تنظيمية لتعزيز إطار عمل لجنة تكافؤ الفرص. ما يدعم توفير بيئة عمل عادلة وشاملة وعالية الأداء، توفر فرصًا متساوية لجميع الموظفين، وتمكنهم من التعلم والتطور والمشاركة مع تحقيق التقدم الوظيفي.

○ خالد محمود.

وتقدم دلال أحمد الغيص الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين للتنمية، الإشراف الاستراتيجي والدعم للجنة المؤلفة من: خالد محمود عبدالله رئيس اللجنة، رزان مجيد أديب ممثلة الموارد البشرية، لميس كاظم زبر ومحمود محمد جناحي ممثلي قطاعات الأعمال، مبارك محمد البوفلاسة ممثل الالتزام، ووضحة سعيد حبيب ممثلة التخطيط الاستراتيجي.

وتمثل اللجنة منصة مشتركة بين مختلف الأقسام والإدارات، حيث تسعى إلى تحويل مبادئ تكافؤ الفرص إلى مبادرات قابلة للقياس، بما يعزز عدالة الوصول إلى فرص التعلم والتطوير المهني، والمشاركة، والتعرض للخبرات القيادية والتقدير، مع مراعاة اختلاف احتياجات الموظفين، ومساعدتهم على تحقيق التوازن بين الحياتين العملية والشخصية.

كما تنعكس تلك المبادرة بالإيجاب على العملاء، حيث سيتم دعم سهولة الوصول، وتعزيز المساواة بين الجنسين، مع عدم التمييز عند تقديم الخدمات لهم. ولمؤازرة التقدم المستدام للمرأة البحرينية، ستتم إتاحة المجال لها بشكل أكبر للمشاركة في الأدوار القيادية، وصنع القرار، إلى جانب ترسيخ نهج شامل يمتد عبر مختلف: الوظائف، المناصب، الخلفيات، القدرات، والمراحل المهنية. وبهذه المناسبة، صرّح خالد محمود عبدالله، رئيس العمليات والشؤون الإدارية لمجموعة بنك البحرين للتنمية قائلاً: «نؤمن بأن تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين يمثلان عنصرًا أساسيًا في تمكين موظفي البنك من تطوير قدراتهم والمشاركة بفاعلية، والتقدم بناءً على الجدارة والكفاءة. ومن خلال هذه اللجنة سنعمل على ترسيخ نهج مؤسسي واضح يُثمر عن ممارسات قابلة للقياس، ما يسهم في خلق بيئة عمل أكثر شمولًا، ويدعم أداء البنك واستدامته على المدى البعيد». وتعمل اللجنة، وفقًا لميثاقها وخطة عملها المعتمدة، على تحديد أولوياتها ومبادراتها السنوية ومسؤوليات تنفيذها، مع وضع مؤشرات واضحة لمتابعة التقدم والنتائج. كما تتولى التنسيق مع الأقسام المعنية داخل بنك البحرين للتنمية، والتواصل مع الجهات ذات الصلة، كالمجلس الأعلى للمرأة الذي لطالما لعب دورًا حيويًا في طرح نموذج التوازن بين الجنسين، وتدشين الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية 2025–2026. ويأتي هذا التوجه في إطار التزام بنك البحرين للتنمية ببناء بيئة عمل قائمة على العدالة والشمول وتكافؤ الفرص، وبما يتماشى مع كل من: الأولويات الوطنية، رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لا سيما الهدف الخامس بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف الثامن حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف العاشر المعني بالحد من أوجه عدم المساواة.

تغطية إصدارات أذونات الخزانة الحكومية بقيمة 70 مليون دينار

أعلن مصرف البحرين المركزي أنه تمت تغطية الإصدار رقم 2140 (ISIN BH0007995572) من أذونات الخزانة الحكومية الأسبوعية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.

وتبلغ قيمة هذا الإصدار 70 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق 91 يوماً تبدأ في 23 سبتمبر 2026 وتنتهي في 23 ديسمبر 2026، كما بلغ معدل سعر الفائدة على هذه الأذونات 5.50%مقارنة بسعر الفائدة 5.36% للإصدار السابق بتاريخ 16 سبتمبر 2026.

وقد بلغ معدل سعر الخصم 98.629% وتم قبول أقل سعر للمشاركة بواقع 98.617% علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 169%.

كما بلغ الرصيد القائم لأذونات الخزانة مع هذا الإصدار ما قيمته 2.110 مليار دينار بحريني.